الأمم المتحدة

E/C.2/2001/2/Add.7

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
6 November 2000
Arabic
Original: English

اللجنة المعنية بالمنظمات غير الحكومية

الدورة العادية لعام ٢٠٠١

تقارير الأربع سنوات ١٩٩٦-١٩٩٩ المقدمة عن طريق الأمين العام عملا بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٦/٣١

مذكرة من الأمين العام

إضافة

المحتويات

الصفحة

١ - المجلس الأكاديمي المعني بمنظومة الأمم المتحدة ٢

٢ - رابطة منع التعذيب ٧

٣ - مركز البحوث الاجتماعية ١٠

٤ - الرابطة الدولية لقانون العقوبات ١٣

٥ - ماهيلا داكشتا ساميتي ١٧

٦ - زمالة كلمة الحياة المسيحية ١٩

٧ - منظمة الشباب المناصر للوحدة والعمل التطوعي ٢٢

120201 180101 00-75690 (A)
0075690

١ - المجلس الأكاديمي المعني بمنظومة الأمم المتحدة
(مُنح المركز الاستشاري العام في عام ١٩٩٦)

أنشئ المجلس الأكاديمي المعني بمنظومة الأمم المتحدة، الذي مقره الآن في جامعة ييل، أول الأمر في عام ١٩٨٧ في كلية دار تماوث بوصفه رابطة دولية للدارسين والمعلمين والممارسين وغيرهم من النشطين في مجالي عمل ودراسة منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية عموما. ويجمع بين أعضائها الاهتمام بتشجيع ودعم التدريس والكتابة والبحوث التي تعزز التعاون العالمي وتسهم في فهم الأمم المتحدة والقضايا الدولية.

العضوية

ظلت العضوية الفردية في المجلس الأكاديمي ثابتة خلال السنوات الأربع الماضية، ومتوسطها ٩٠٠ عضو في السنة. وتتراوح عضوية المؤسسات بين ٤١ و ٤٦ مؤسسة في السنة. وكانت العضوية الدولية تمثل ٤٥,٧ في المائة من مجموع العضوية في الفترة من تموز/يوليه ١٩٩٦ إلى حزيران/يونيه ١٩٩٧، و ٤٨ في المائة في الفترة من تموز/يوليه ١٩٩٧ إلى حزيران/يونيه ١٩٩٨، و ٥٢ في المائة في الفترة من تموز/يوليه ١٩٩٨ إلى حزيران/يونيه ١٩٩٩، و ٥٢ في المائة في الفترة من تموز/يوليه ١٩٩٩ إلى حزيران/يونيه ٢٠٠٠. وبلغت عضوية الطلاب ٢٤,٨ في المائة في الفترة ١٩٩٦-١٩٩٧، و ٢٨,٤ في المائة في الفترة ١٩٩٧-١٩٩٨، و ٢٢ في المائة في الفترة ١٩٩٨-١٩٩٩، و ٢٥ في المائة من مجموع العضوية في الفترة ١٩٩٩-٢٠٠٠. وبلغ معدل تجديد العضوية ٨٥ في المائة في الفترة ١٩٩٦-١٩٩٧، و ٨٠ في المائة في الفترة ١٩٩٧-١٩٩٨، و ٧٦ في المائة في الفترة ١٩٩٨-١٩٩٩، و ٧٩ في المائة في الفترة ١٩٩٩-٢٠٠٠. ويرد في الجدول أدناه تحليل جغرافي للعضوية للسنوات الأربع جميعها.

الموقع	الأعضاء في الفترة ١٩٩٦-١٩٩٧		الأعضاء في الفترة ١٩٩٧-١٩٩٨		الأعضاء في الفترة ١٩٩٨-١٩٩٩		الأعضاء في الفترة ١٩٩٩-٢٠٠٠	
	الأفراد* ٪	المؤسسات ٪	الأفراد* ٪	المؤسسات ٪	الأفراد* ٪	المؤسسات ٪	الأفراد* ٪	المؤسسات ٪
كندا	٨,٨/٨٠	٦,٥/٣	٩,٣/٨١	٤,٩/٢	٩,٤/٨١	٤,٤/٢	٨,٧/٧٦	٦,١/٣
المكسيك	١,١/١٠	صفر/صفر	٠,٩/٨	صفر/صفر	١,٦/١٤	٤,٤/٢	١,٨/١٦	٦,١/٣
الولايات المتحدة	٥٤,٣/٤٩٥	٥٨,٧/٢٧	٥٢,٠/٤٥١	٥٦,١/٢٣	٤٨,٤/٤١٨	٥٥,٦/٢٥	٤٨,٣/٤٢٢	٥١,٠٠/٢٥
أفريقيا	١,٢/١١	صفر/صفر	١,٣/١١	صفر/صفر	٢,٠/١٧	٢,٢/١	١,٨/١٦	٢,٠٥/١
الأمريكتان ومنطقة البحر الكاريبي	٢,٣/٢١	٢,٢/١	٢,٤/٢١	٢,٤/١	٢,٨/٢٤	٢,٢/١	٣,٣/٢٩	٢,٠٥/١

الموقع	الأعضاء في الفترة ١٩٩٦-١٩٩٧		الأعضاء في الفترة ١٩٩٧-١٩٩٨		الأعضاء في الفترة ١٩٩٨-١٩٩٩		الأعضاء في الفترة ١٩٩٩-٢٠٠٠	
	الأفراد* ٪	المؤسسات ٪	الأفراد* ٪	المؤسسات ٪	الأفراد* ٪	المؤسسات ٪	الأفراد* ٪	المؤسسات ٪
الشرق الأوسط					٠,٨/٧	صفر/صفر	٠,٦/٥	صفر/صفر
وسط وجنوب آسيا	٠,٨/٧	صفر/صفر	١.٢/١٠		٢,٠/٣	صفر/صفر	٠,٧/٦	صفر/صفر
شرق آسيا	٧,٧/٧١**	٦,٥/٣**	٧,٤/٦٤**	٧,٣/٣**	٤,٦/٣٩	٢,٢/١	٤,٨/٤٢	٢,٠٥/١
جنوب شرق آسيا واستراليا					٢,٠/١٧	صفر/صفر	٢,١/١٨	صفر/صفر
شرق ووسط أوروبا	١,٠/٩	٢,٢/١	١,٢/١٠	٢,٤/١	٠,٣/٣	٢,٢/١	١,٧/١٥	٢,٠٥/١
غرب أوروبا	٢٢,٨/٢٠٨	٢٣.٩/١١	٢٤,٣/٢١١	٢٦,٩/١١	٢٧,٨/٢٤٠	٢٧,٨/١٢	٢٦,٢/٢٢٩	٢٨,٦/١٤
المجموع	**١٠٠,٠/٩١٢**	**١٠٠,٠/٤٦**	**١٠٠,٠/٨٦٧**	**١٠٠,٠/٤١**	**١٠٠,٠/٨٦٣**	**١٠٠,٠/٤٥**	**١٠٠,٠/٨٧٤**	**١٠٠,٠/٤٩**

* يشمل عدد الأعضاء الأفراد ممثلي المؤسسات.

** يشمل هذا الإحصاء آسيا ومنطقة المحيط الهادئ واستراليا.

التمويل

شملت مصادر التمويل في الفترة من عام ١٩٩٦ إلى عام ٢٠٠٠ مؤسسة فورد، ومؤسسة جون د. وكاثرين ت. مكارثر، وجامعة الأمم المتحدة، والإيرادات المتحصلة من رسوم العضوية ومبيعات المنشورات. وفي الفترة ١٩٩٨-١٩٩٩، حولت منحة التمويل الأساسي للمنظمة المقدمة من مؤسسة فورد من جامعة براون إلى جامعة ييل، وبذلك توفر للأمانة الجديدة التمويل اللازم لإدارة البرامج الأساسية والمشاريع والمنشورات.

العلاقة مع الأمانة العامة للأمم المتحدة

يظل المجلس الأكاديمي يحتفظ بعلاقات متينة مع عدة إدارات بالأمانة العامة للأمم المتحدة، بما في ذلك مكتب الأمين العام (كوفي عنان عضو في المجلس الأكاديمي منذ أمد بعيد)، وجامعة الأمم المتحدة، والإدارات الفنية لعمليات حفظ السلام والشؤون الإنسانية والشؤون السياسية، ودائرة التدريب بمكتب إدارة الموارد البشرية. والمجلس الأكاديمي هو أيضا منظمة غير حكومية منتسبة إلى إدارة شؤون الإعلام ويتمتع بمركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

البرامج وشؤون الإدارة

الاجتماع السنوي

يحضر هذا المؤتمر الذي مدته يومان ما يزيد على ١٢٠ دارسا وممارسا وخريجا. ويتألف شكل الاجتماع السنوي من جلسات عامة، تعقبها مناقشات أفرقة أصغر، تشمل المشاركة من جانب موظفي الأمم المتحدة. ويستضيف المؤتمر عادة المحاضرة التذكارية لجون و. هولمز؛ والمحاضرة واحدة من سلسلة محاضرات عن المنظمة الدولية تلقى في الاجتماع السنوي تكريما لعالم دبلوماسي كندي مرموق وعضو مؤسس للمجلس الأكاديمي. وتعقد اجتماعات مجلس المديرين والاجتماعات التنفيذية للمجلس الأكاديمي أثناء انعقاد الاجتماع السنوي كذلك. وتعقد المؤتمرات على التوالي في الفترة من ١٩٩٦ إلى ٢٠٠٠ في تورينو، إيطاليا، وسان خوسيه وكورنواليس ونوفاسكوتيا (كندا) ونيويورك وأوسلو. وقد عقد الاجتماع السنوي الثاني عشر في مقر الأمم المتحدة، ونظم بالتعاون مع مكتب الأمين العام المساعد للعلاقات الخارجية بالأمم المتحدة.

حلقة العمل الصيفية المشتركة بين المجلس الأكاديمي والجمعية الأمريكية للقانون الدولي

تتمثل أغراض حلقة العمل في تشجيع الاتجاهات الجديدة في المنظمات الدولية والدراسات القانونية ذات الصلة، وإقامة وتعزيز الاتصالات بين دارسي القانون والعلاقات الدولية وموظفي الأمم المتحدة، وحفز التدريس والبحث في هذه المجالات. وتنتقي حلقة العمل الصيفية من ٢٠ إلى ٢٥ مشتركا على أساس تنافسي؛ خمسة منهم من موظفي الأمم المتحدة تختارهم الأمم المتحدة مسبقا على نحو مستقل. وتشمل حلقة العمل تقديم بحوث من خبراء في الميدان وحوارات معهم وممارسات ومناقشات تركز على إقامة صلات أوثق بين الأكاديميين والممارسين، وتنمية المهارات في مجالات التدريس والبحث والكتابة فيما يتعلق بالمنظمات الدولية والإدلاء ببيانات من المشاركين.

منح كتابة الرسائل العلمية

ومن أجل الاستثمار في الجيل المقبل من الدارسين، أنشأ المجلس الأكاديمي، بدعم مالي من مؤسسة فورد، برنامجا للمنح التنافسية لواحد أو أثنين من علماء الاجتماع أو عدد مماثل من دارسي القانون. وتمنح مكافأة قدرها ١٠ ٠٠٠ دولار للأفراد في المرحلة النهائية من كتابة رسائلهم العلمية ذات الصلة بالقضايا المؤسسية لمنظومة الأمم المتحدة.

الحكم العالمي: استعراض للتعددية والمنظمات الدولية

مجلة ''الحكم العالمي'' الفائزة بجائزة رابطة الناشرين الأمريكيين من أجل ''أحسن مجلة جديدة لعام ١٩٩٦'' هي مجلة أكاديمية تحكيمية، تنشرها دار لين راينر للنشر وتوزع على أعضاء المجلس الأكاديمي بصفتهم أعضاء. وهي مشروع مشترك بين المجلس الأكاديمي وجامعة الأمم المتحدة.

سلسلة مناقشات فترة الغداء

أنشأ المجلس الأكاديمي سلسلة غير رسمية من مناقشات فترة الغداء تعقد في الأمم المتحدة بإدارة الشؤون السياسية وبالاشتراك مع جيهان غير خان. ومن المتحدثين الذين شاركوا في هذه السلسلة ألفريد ستيفن (النظام الاتحادي) وروث ويدجوود (المحكمة الجنائية الدولية)، وبريسيلا هاينر (لجان تقصي الحقائق) وسوزان كوك (برنامج الإبادة الجماعية في كمبوديا) وبيتر والنستين (الصراع العالمي).

خدمات الإنترنت والقوائم البريدية الشبكية

يحتفظ المجلس الأكاديمي بصفحة على الشبكة العالمية تتضمن وصلات قيمة بالمواقع والوثائق المواضيعية التي تهم الأعضاء في المجلس الأكاديمي، فضلا عن معلومات مستكملة عن برامج المجلس ومشاريعه ومنشوراته المستمرة في المستقبل. ويشترك المجلس أيضا في رعاية مجموعة مناقشة عن طريق القوائم البريدية مع قسم المنظمات الدولية التابع لرابطة الدراسات الدولية.

الحلقات الدراسية البحثية المشتركة بين المجلس الأكاديمي وجامعة ييل

في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨، شارك صندوق كيمف بجامعة ييل، بالاشتراك مع قسم دراسات الأمم المتحدة بالجامعة، مشاركة سخية في رعاية مؤتمر المجلس الأكاديمي بشأن ''استجابات الأمم المتحدة لحالات انعدام الأمن''. وفي آذار/مارس ٢٠٠٠، عقد المؤتمر الثاني برعاية صندوق كيمف بالاشتراك مع كلية الحقوق بجامعة ييل وكان عنوانه ''إعادة بناء المجتمعات التي تمر بمرحلة انتقالية''.

أنشطة الاتصال

تحتفظ جامعة الأمم المتحدة والأمانة العامة بالعلاقة بينهما بصدد مجلة ''الحكم العالمي'' وقد بحثتا تقديم التمويل من جامعة الأمم المتحدة لدعم اشتراك خمسة من الدارسين الشباب من البلدان النامية في الاجتماعات السنوية للمجلس الأكاديمي.

رابطة الدراسات الدولية – تعاونت الرابطة، لا سيما قسم المنظمات الدولية وقسم القانون الدولي التابعين لها، مع المجلس الأكاديمي في عدد كبير من المشاريع وذلك بالاشتراك في رعاية حفلات الاستقبال بالاجتماعات السنوية، بالإضافة إلى الاحتفاظ بالقائمة البريدية الشبكية المشتركة بين المجلس الأكاديمي وقسم المنظمات الدولية التابع للرابطة، وتضم الآن أكثر من ٤٠٠ مشترك. وفضلا عن ذلك، فقد انتخب توماس غ. وايس، المدير التنفيذي السابق للمجلس الأكاديمي، رئيسا لقسم المنظمات الدولية برابطة الدراسات الدولية ويشغل الآن كريغ ميرفي، المحرر المشارك لمجلة ''الحكم العالمي''، منصب رئيس رابطة الدراسات الدولية. وبذلك، يواصل المجلس الأكاديمي الاحتفاظ بعلاقاته المتينة مع رابطة الدراسات الدولية.

الجمعية الأمريكية للقانون الدولي – الجمعية والمجلس الأكاديمي على اتصال منتظم فيما بينهما على مدار السنة، لا سيما فيما يتعلق بحلقات العمل الصيفية التي يرعيانها. وفي الفترة من تموز/يوليه ١٩٩٨ حتى عام ٢٠٠٠، تولت شارلوت كو المديرة التنفيذية للجمعية الأمريكية للقانون الدولي رئاسة مجلس مديري المجلس الأكاديمي. وقد ساعدت الجمعية على نمو المجلس الأكاديمي عن طريق شبكتها الواسعة النطاق من دارسي القانون. وتواصل شارلوت كو المشاركة بصفتها رئيسة سابقة في مجلس مديري المجلس الأكاديمي خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١.

معهد رالف بنش المعني بالأمم المتحدة التابع لجامعة مدينة نيويورك – يواصل المعهد، الذي يديره بنجامين ريفالين، بمساعدة نانسي أوكادا، مساعدة المجلس الأكاديمي من خلال العمل كمكتب اتصال للمجلس الأكاديمي في نيويورك.

الشركات الجديدة – أنشئت شراكات جديدة مع نيهون كوكورن غاكاي، المنظمة الكورية للدراسات المتعلقة بالأمم المتحدة، والمعهد النرويجي للشؤون الدولية، وجامعة شعوب الأمريكتين، وجامعة وارويك، ورابطة الأمم المتحدة بالولايات المتحدة الأمريكية.

٢- رابطة منع التعذيب (منحت المركز الاستشاري الخاص في عام ١٩٩٦)

رابطة منع التعذيب منظمة غير حكومية تتخذ من جنيف، سويسرا، مقراً لها. وقد تأسست الرابطة في عام ١٩٧٧ وتتمثل ولايتها في منع التعذيب والمعاملة السيئة. وتسعى في هذا الإطار إلى كفالة احترام المعايير الدولية التي تحظر التعذيب وإلى تعزيز سبل منع المعاملة السيئة. وتدير هذه الرابطة خمسة برامج تتعلق بـ: الأمم المتحدة وأوروبا وأمريكا اللاتينية وأفريقيا وآسيا. وهي تركز على رصد عملية تنفيذ مختلف المعايير الدولية والإقليمية، وصوغ نصوص قانونية ومدونات سلوك دولية جديدة، وتدريب الأجهزة الحكومية وغير الحكومية التي تبذل جهوداً أو على صلة بالجهود التي تُبذل لمنع التعذيب. وبما أنها منظمة ذات عضوية وتخضع للقوانين السويسرية الخاصة بالروابط، فإنها تعقد سنوياً جمعية عامة واحدة واجتماعين دوريين لمجلس إدارتها واجتماعات شهرية لهذا المجلس. ولهذه الرابطة أعضاء في ٣٣ بلدا ويعمل بها موظفون دوليون من عشر جنسيات مختلفة. وتمولها بشكل أساسي جهات مانحة خاصة ومؤسسات مالية وحكومات الدانمرك والسويد وسويسرا والنرويج والمملكة المتحدة. كما أن لديها مشروعا تمويليا خاصا يدعى ''الفنانون المناهضون للتعذيب''.

وقد دأبت الرابطة على متابعة جلسات اللجنة الثالثة التابعة للجمعية العامة (١٩٩٨، ١٩٩٩) ولجنة حقوق الانسان بالأمم المتحدة والمشاركة فيها (١٩٩٦-١٩٩٩). وفي عام ١٩٩٨، شاركت الرابطة في الحوار الذي نظمته اللجنة الثالثة بين الدول والمنظمات غير الحكومية بشأن متابعة إعلان وبرنامج عمل فيينا اللذين اعتمدهما المؤتمر العالمي لحقوق الانسان. ووزعت الرابطة في جلسات لجنة حقوق الانسان ورقات عرضت فيها مواقفها (١٩٩٦-١٩٩٩) وقدمت مداخلات شفوية (١٩٩٦-١٩٩٩). وإضافة إلى ذلك، حضرت الرابطة وتابعت عن كثب أعمال لجنة الأمم المتحدة الفرعية لتعزيز حقوق الانسان وحمايتها (سابقا اللجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الأقليات) (١٩٩٦-١٩٩٩) ولجنة الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية في فيينا (١٩٩٨). وأجرت الرابطة في جميع هذه الاجتماعات حوارات بشأن منع التعذيب مع مسؤولين في الأمم المتحدة ووفود حكومية ومنظمات غير حكومية أخرى. ونشطت الرابطة في مشاركتها على الأخص في لجنة حقوق الانسان عن طريق اقتراح صيغة للقرارات ورصد المفاوضات التي دارت حول القرارات ذات الصلة.

وثمة نقطة تركز عليها الرابطة بصفة رئيسية وهي مداولات الفريق العامل التابع للجنة والمعني بمسألة وضع مشروع بروتوكول اختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة (١٩٩٦-١٩٩٩)، التي تشارك

فيها مشاركة مكثفة كوسيط وخبير قانوني. وبالنسبة لهذا الفريق العامل بالتحديد، ما برحت الرابطة تجري بحوثا قانونية بشأن المسائل الدولية ذات الصلة بمناقشات الفريق العامل، وإصدار الورقات ذات الصلة وإدارة حلقات العمل (١٩٩٧-١٩٩٩) التي تضم الدبلوماسيين والمنظمات غير الحكومية.

كما تتعاون الرابطة تعاونا وثيقا مع هيئات الأمم المتحدة الأخرى. وهي تتابع أعمال هيئتين تابعتين للأمم المتحدة أُنشئتا بمعاهدات وتتعاون معهما وهما: اللجنة المعنية بحقوق الانسان التي ترصد العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، ولجنة مناهضة التعذيب التي تعمل في إطار إتفاقية مناهضة التعذيب. وتقوم الرابطة دورياً برصد اجتماعات رؤساء الهيئات المنشأة بمعاهدات (١٩٩٦-١٩٩٩) وتتعاون مع أمانات هذه الهيئات في مجال الحصول على المعلومات. وفيما يتعلق بالإجراءات الخاصة التي حددتها لجنة حقوق الانسان، تتعاون الرابطة مع المقرر الخاص المعني بمسألة التعذيب والفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي، والمقرر الخاص المعني بحالات الإعدام خارج نطاق القانون أو بإجراءات موجزة أو الإعدام التعسفي والفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي. وشاركت الرابطة بفعالية في استعراض آليات لجنة حقوق الانسان (١٩٩٨و ١٩٩٩) وهي تحضر الاجتماعات السنوية التي يعقدها المقررون الخاصون والممثلون الخاصون.

الأنشطة الأخرى ذات الصلة التي تضطلع بها الرابطة:

(أ) اتخاذ الإجراءات الرامية إلى تنفيذ قرارات الأمم المتحدة. فهي تنفذ بدقة الإعلان المتعلق بحق ومسؤولية الأفراد والجماعات وهيئات المجتمع في تعزيز وحماية حقوق الانسان والحريات الأساسية المعترف بها عالميا (١٩٩٦ و ١٩٩٧) وعملت على وضع إجراء خاص للجنة يتعلق بهذا الموضوع (١٩٩٨ و ١٩٩٩). ومنذ عام ١٩٩٧ والرابطة تبذل جهوداً كثيفة في إدارة حملة للتصديق على اتفاقية مناهضة التعذيب؛

(ب) التشاور والتعاون مع المسؤولين في الأمانة العامة للأمم المتحدة. إذ تتعاون الرابطة مع مسؤولي مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان: نائب المفوضة السامية لحقوق الإنسان؛ ومدير مكتب المفوضية في نيويورك؛ ورؤساء الفروع المعنية من فروع المفوضية؛ والموظفون ذوو الصلة المسؤولون عن الإجراءات الخاصة للجنة حقوق الإنسان؛ وأمانات لجنة حقوق الإنسان، والفريق العامل المعني بمسألة وضع مشروع بروتوكول اختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب، وصندوق الأمم المتحدة للتبرعات لضحايا التعذيب، ولجنة حقوق الإنسان ولجنة مناهضة التعذيب؛

(ج) إعداد الورقات: تلبية منها لضرورة وجود ورقات قانونية ذات صلة بالفريق العامل المعني بمسألة وضع مشروع بروتوكول اختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب، تضطلع الرابطة سنويا بإصدار وتوزيع زهاء ٤٠٠ مجموعة من المطبوعات الإعلامية، تستخدمها وفود الحكومات والمنظمات غير الحكومية في الدورات السنوية التي يعقدها الفريق العامل؛

(د) ساهمت الرابطة في وضع مشروع المبادئ التوجيهية المتعلقة بحق ضحايا انتهاكات حقوق الانسان في الجبر (١٩٩٦-١٩٩٨)؛ وعملت من أجل إنشاء المحكمة الجنائية الدولية (١٩٩٧ و ١٩٩٨) وشاركت في مؤتمر روما (١٩٩٨). وشاركت في عدد من الحلقات الدراسية التي نظمتها مفوضية حقوق الإنسان، من قبيل الحلقة الدراسية المتعلقة بمؤشرات الحقوق المدنية والسياسية (١٩٩٩). ورعت حلقة دراسية للخبراء ١٩٩٩ ضمت خبراء في ميادين نزع السلاح وحقوق الانسان. وشاركت في وضع ''بروتوكول اسطنبول'' و''مبادئ اسطنبول'' (١٩٩٨) وكتيب عن الإبلاغ عن حالات التعذيب (١٩٩٩). وأخيرا وليس آخرا، شاركت الرابطة، إلى جانب خمس منظمات غير حكومية أخرى، في يوم الأمم المتحدة العالمي لمناصرة ضحايا التعذيب (١٩٩٨، ١٩٩٩) وذلك عبر رعايتها حلقات دراسية بشأن الإفلات من العقاب (بالاشتراك مع مع مقرر الأمم المتحدة الخاص) وإدارة حملات إعلامية بشأن الاحتفال بهذا اليوم الخاص.

٣ - مركز البحوث الاجتماعية

(منح المركز الاستشاري الخاص في عام ١٩٩٦)

مركز البحوث الاجتماعية هو إحدى المؤسسات النسائية الرائدة العاملة في ميدان العمل الاجتماعي منذ عام ١٩٨٣. ويهدف المركز إلى تمكين المرأة واعتمادها على نفسها وإدراكها لحقوقها. وهو يكرس جهوده لتحقيق هدف إعادة تشكيل العلاقات القائمة بين الجنسين من أجل تمكين المرأة، لا سيما من خلال:

حشد جهود المرأة من أجل الاشتراك في برامج العمل الاجتماعي؛

النهوض بوعي المرأة ومهاراتها وإنتاجيتها والقبول الاجتماعي لها؛

القضاء على التمييز الاجتماعي - الثقافي والعزل والإقصاء؛

القضاء على التحيز ضد المرأة، والفوارق بين الجنسين، وتأنيث الفقر؛

تهيئة ظروف بيولوجية اجتماعية تساعد على تنمية قدراتها الإبداعية؛

توسيع نطاق وتأمين الاستقلال الذاتي الاجتماعي والاقتصادي للمحرومين في الريف بوجه عام وللمرأة بوجه خاص؛

تشجيع استخدام التدريب وبناء القدرات من أجل إقامة نظام اجتماعي يتسم بالتوازن بين الجنسين.

الاشتراك في مؤتمرات واجتماعات المجلس الاقتصادي والاجتماعي وهيئاته الفرعية و/أو مؤتمرات واجتماعات الأمم المتحدة الأخرى

حضرت المديرة التنفيذي الدورة الثالثة والأربعين للجنة وضع المرأة التابعة للأمم المتحدة، المعقودة في الفترة من ١ إلى ٩ آذار/مارس في نيويورك.

حضرت المديرة التنفيذية وممثلتان للمنظمة المؤتمر الثاني للشبكة العالمية للمرأة العاملة في المجال السياسي وكان موضوعه ''من الشعارات إلى الحقيقة: مشاركة المرأة مسؤوليتها وقيادتها السياسية''، المعقود في الفلبين في الفترة من ٢٨ إلى ٣٠ آب/أغسطس ١٩٩٨؛

حضرت المديرة التنفيذية وممثلة واحدة للمنظمة مؤتمر المرأة العاملة في المجال السياسي، المعقود في فيجي في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨؛

وحضرت المديرة التنفيذية مؤتمر لجنة التنسيق لجنوب آسيا المعني بالمرأة العاملة في المجال السياسي، الذي نظمه فرع اللجنة في سري لانكا في كولومبو في ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٨.

التعاون مع هيئات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة

منظمتنا من الأعضاء الرئيسيين في فرقة العمل المعنية بالمرأة لعام ٢٠٠٠ التي أنشأها فرع صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة في الهند للتحضير للاستعراض الذي تقوم به الجمعية العامة كل خمس سنوات للمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة (بيجين + ٥). وشاركت مديرتنا وممثلة واحدة مشاركة فعالة في جميع الاجتماعات التي نظمتها فرقة العمل وأسهمتا في إعداد التقرير البديل للمنظمات غير الحكومية في الهند.

الأنشطة الأخرى ذات الصلة

الإجراءات المتخذة تنفيذا لقرارات الأمم المتحدة

منظمتنا إحدى المنظمات الرائدة في تنظيم الحملات وكسب التأييد لصالح التمكين السياسي للمرأة (مجال الاهتمام الهام السابع من منهاج عمل بيجين). وعملا بمنهاج العمل عقدنا اجتماعات على المستوى الإقليمي والوطني والشعبي لنشر المعلومات وبناء تحالف يعرف باسم جبهة العمل المشتركة من أجل المرأة، وتضم المنظمات النسائية والأفراد من جميع قطاعات المجتمع. ومديرتنا التنفيذية هي منسقة الجبهة. وعلى المستوى الإقليمي، منظمتنا هي أمانة شبكة جنوب آسيا للمرأة العاملة في المجال السياسي. وعلى الصعيد الدولي، مديرتنا هي إحدى نائبات رئيس مركز المرأة العاملة في المجال السياسي لآسيا والمحيط الهادئ.

وتدير منظمتنا برنامجا رئيسيا معنيا بالعنف ضد المرأة، وهو مجال الاهتمام الرئيسي الرابع الذي وضعه منهاج عمل بيجين.

ونحن ندير برامج تعليمية وتدريبية للمراهقات، وهو ثاني أهم مجال اهتمام لمنهاج العمل.

المشاورات والتعاون مع موظفي الأمانة العامة للأمم المتحدة

وتشمل هذه الأنشطة ما يلي:

(أ) استضافة عدد من المناقشات ومشاورة جنوب آسيا التي عقدت في جنيف بالاشتراك مع مركز دراسات جنوب آسيا أثناء دورات لجنة حقوق الإنسان (١٩٩٦-١٩٩٩)؛

(ب) الاجتماع في منظمة العمل الدولية في جنيف مع الدكتور غوبيناث، مدير المنظمة، والسيد ج. م. سيرفينيس، رئيس مجموعة فرقة العمل المعنية بالعلاقات الصناعية؛

(ج) إجراء مناقشة مع السيد نيتين ديساي، وكيل الأمين العام، لإحاطته علما بالتطورات الحاصلة في الحركة النسائية في الهند (١٩٩٩).

إعداد ورقات و/أو مواد أخرى بناء على طلب المجلس الاقتصادي والاجتماعي و/أو هيئاته الفرعية أو الأمانة العامة للأمم المتحدة

لقد ساهمنا بإعداد فصل عن العمالة والمرأة في القطاع غير الرسمي، في تقرير العمل العالمي في عام ١٩٩٧.

المساعدات المالية الواردة من الأمم المتحدة أو المقدمة إليها، والتعاون على الصعيد الميداني، والرعاية المشتركة للاجتماعات والحلقات الدراسية والدراسات، الخ.

اضطلعت منظمتنا ببرامج للبحث والتطوير والتدريب لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، ولمنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وأمانة الكمنولث، وغيرها. وبالإضافة إلى ذلك، قامت بما يلي:

(أ) ساهمت وشاركت في الاحتفال باليوم الدولي للمرأة (٨ آذار/مارس) الذي نظمته إدارة شؤون الإعلام؛

(ب) شاركت في جميع برامج الأمم المتحدة الرئيسية على صعيد المكتب الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في دلهي؛

(ج) دعت الممثلة المقيمة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي السيدة بريندا ماكسويني لحضور حلقتنا الدراسية المعقودة في دلهي؛

(د) استقبلت السيد ر. سودارشان، الخبير الاقتصادي الأقدم، ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الذي زار منظمتنا لإجراء مشاورات بشأن مشروع لتعزيز الصلة بين الحكومة والمواطنين من أجل الإدارة الفعالة للهيئات المحلية.

٤ - الرابطة الدولية لقانون العقوبات

(منحت المركز الاستشاري الخاص في عام ١٩٥٢)

مقدمة

أُنشئت الرابطة الدولية لقانون العقوبات في عام ١٩٢٤ خلفا لمؤسسة International Kriminlistische Vereinigung (الرابطة الدولية للقانون الجنائي) التي أنشئت في عام ١٨٨٩. والرابطة هي مؤسسة علمية تهتدي في عملها بالمبادئ المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وقد أقامت الرابطة طيلة وجودها علاقات متينة من التعاون والشراكة مع الأمم المتحدة وهيئاتها ووكالاتها المتخصصة وحافظت على هذه العلاقات.

ويتناول هذا التقرير الأنشطة التي نفذتها الرابطة بنفسها، والأنشطة التي نفذتها من خلال العمل الذي قام به المعهد الدولي للدراسات العليا في مجال العلوم الجنائية، الذي أنشأته الرابطة في عام ١٩٧٢ ليكون بمثابة الجهاز القائم على تنفيذ برنامجها، وذلك خلال الفترة ١٩٩٦ — ١٩٩٩، والتي تشكل إسهاما محددا في العمل الذي تقوم به الأمم المتحدة.

ويتجسد الإسهام العلمي لأنشطة الرابطة في عمل الأمم المتحدة في القائمة الرائعة من المنشورات التي تصدرها الرابطة من خلال مجلتي *International Review of Penal Law* (المجلة الدولية لقانون العقوبات) و*Nouvelles Etudes Penales* (دارسات جديدة في مجال العقوبات) اللتين توزعان في العالم كله. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تناولت الأغلبية العظمى لمنشورات الرابطة مواضيع متصلة بالأمم المتحدة مثل المحكمة الجنائية الدولية (أربعة منشورات)، والإفلات من العقاب، وحماية حقوق الإنسان، والعدالة بعد انتهاء الصراع، والجريمة المنظمة (سبعة منشورات). وقد جرى على وجه الخصوص توزيع نصوص مداولات الاجتماعات التي عقدتها الرابطة بشأن المحكمة الجنائية الدولية على جميع البعثات الدائمة للأمم المتحدة وعلى وزراء الخارجية ووزراء العدل في جميع أنحاء العالم.

المشاركة في المجلس الاقتصادي والاجتماعي وهيئاته الفرعية و/أو مؤتمراته واجتماعات الأمم المتحدة الأخرى

خلال الفترة المشمولة بالتقرير، شاركت الرابطة في عدة مؤتمرات واجتماعات دولية. وفيما يتصل باجتماعات الأمم المتحدة على وجه الخصوص، حضر ممثلو الرابطة اجتماعات منها الدورات السنوية للجنة حقوق الإنسان (جنيف، ١٩٩٦-١٩٩٩)، ولجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية (فيينا، ١٩٩٦-١٩٩٩)، والمؤتمر الدبلوماسي للمفوضين المعني

بإنشاء محكمة جنائية دولية (روما، ١٩٩٨). وتولى رئيس الرابطة رئاسة لجنة الصياغة التابعة للمؤتمر وكان نائبا لرئيس اللجنة التحضيرية لإنشاء محكمة جنائية دولية (نيويورك، ١٩٩٧-١٩٩٩)، كما رأس دورات اللجنة المخصصة المعنية بوضع اتفاقية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية (فيينا، ١٩٩٩).

وخلال فترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩، عينت لجنة حقوق الإنسان رئيس الرابطة خبيرا مستقلا معنيا بحق ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والحريات الأساسية في الجبر والتعويض والتأهيل. وفضلا عن ذلك، كان ممثلو الرابطة يُدعون في معظم اجتماعات الأمم المتحدة وغيرها من الاجتماعات الدولية إلى إلقاء محاضرات، أو العمل كخبراء، أو تقديم دراسات أو ورقات، أو الإسهام بما لديهم من معارف وخبرات عريضة.

التعاون مع هيئات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة

الأنشطة المضطلع بها دعما لإنشاء المحكمة الجنائية الدولية

كان للرابطة دور أساسي ومستمر في إنشاء المحكمة الجنائية الدولية. فقد نبتت وترعرعت في إطار الرابطة ذات الفكرة الداعية إلى إنشاء محكمة جنائية دولية والآليات ذات الصلة لملاحقة ومقاضاة مرتكبي الجرائم الدولية وانتهاكات حقوق الإنسان.

وخلال الفترة ١٩٩٧-١٩٩٩، نظمت الرابطة ثلاثة اجتماعات فيما بين الدورات للجنة التحضيرية لإنشاء المحكمة الجنائية الدولية (٢٩ أيار/مايو - ٤ حزيران/يونيه و١٦-٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧، و٢٢-٢٦ حزيران/يونيه ١٩٩٩)، بالتعاون مع مكتب الشؤون القانونية للأمم المتحدة. وفي إطار التحضير لعقد المؤتمر الدبلوماسي، نظمت الرابطة أيضا اجتماعا غير رسمي لأعضاء مكتب المؤتمر (٤-٨ أيار/مايو ١٩٩٨) حضره الرؤساء المعينون، والمقرر العام، والأمانة العامة للأمم المتحدة (مكتب الشؤون القانونية والمكتب التنفيذي للأمين العام) والخبراء العاكفون على بحث إنشاء المحكمة الجنائية الدولية.

القانون الجنائي الدولي

نظمت الرابطة، بالتعاون مع مركز منع الجريمة الدولية التابع للأمانة العامة للأمم المتحدة، مؤتمرا دوليا بشأن ''نظم العدالة الجنائية المقارنة'' (١٦-٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧)، تناول مسائل مهمة في مجال القانون الجنائي الدولي مثل المواءمة بين النظم القانونية والتشريعات الوطنية المختلفة.

وقد أسهمت الرابطة إسهاما رئيسيا في أعمال الأمم المتحدة عن طريق تنظيم المؤتمر الدولي السابع عشر لقانون العقوبات (بودابست، ٥-١١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩)، الذي عقد تحت عنوان ''نظم العدالة الجنائية: مواجهة تحدي الجريمة المنظمة''. وقد سبقت المؤتمر أربع ندوات تحضيرية جرى فيها دراسة الموضوع من شتى زوايا القانون الجنائي والإجراءات الجنائية (١٨-٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧، نابُلي إيطاليا؛ ١٣-١٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧، غوادالاخارا، المكسيك؛ ٨-١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧، الإسكندرية، مصر؛ ١٣-١٧ أيار/مايو ١٩٩٨، أوترشيت، هولندا)؛ وقد نشرت نصوص مداولات هذه الندوات في أربعة أعداد من المجلة الدولية لقانون العقوبات *International Review of Penal Law*. ومما يؤسف له أنه على الرغم من أن موضوع المؤتمر يشكل أحد المجالات ذات الأولوية لدى الأمم المتحدة، فقد اختارت الهيئة المختصة في الأمانة العامة، وهي مكتب مراقبة المخدرات ومنع الجريمة عدم حضور المؤتمر أو الإسهام فيه رغم أنه دُعي مرارا إلى الاضطلاع بدور رئيسي في التحضير للمؤتمر وتنفيذه، وقد لاحظ ذلك المسؤولون الحكوميون والخبراء المستقلون الـ ٣٠٠٠ الذين حضروا المؤتمر، وانتقدوه بشدة في توصية نهائية قدمت إلى الأمين العام.

المساعدة التقنية المقدمة إلى البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية

كان لمعظم الأنشطة المذكورة أعلاه أثر مباشر على برامج المساعدة التقنية والتعاون التقني التي تنفذها الرابطة بالتعاون مع مكاتب وهيئات الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة والتي تستهدف مساعدة البلدان النامية، وبخاصة الدول الأفريقية والعربية، وبلدان وسط وشرق أوروبا. وتناولت هذه البرامج مجالات من قبيل تعزيز واحترام حقوق الإنسان في إطار نظم العدالة الجنائية، والتعاون الدولي في المسائل الجنائية، بما في ذلك تسليم المطلوبين، والمساعدة القانونية المتبادلة، ومكافحة الجريمة المنظمة ومظاهرها العابرة للحدود الوطنية، وحُسن إدارة دفة الحكم وسيادة القانون، وتقديم الدعم في المسائل المتصلة بالمحكمة الجنائية الدولية.

التشاور والتعاون مع مسؤولي الأمانة العامة للأمم المتحدة

تحافظ الرابطة الدولية لقانون العقوبات على علاقة تعاون وثيقة ومثمرة مع الزملاء داخل مختلف وحدات الأمانة العامة للأمم المتحدة. وبصفة خاصة، فقد أدى العمل الذي أسفر عن إنشاء المحكمة الجنائية الدولية والعمل المتصل بحماية حقوق الإنسان إلى تعزيز التعاون مع مسؤولي مكتب الشؤون القانونية ومفوضية حقوق الإنسان

ومما يؤسف له أن عملية التشاور والتعاون مع مسؤولي مكتب الأمم المتحدة لمراقبة المخدرات ومنع الجريمة قد تقلصت بصورة بالغة منذ عام ١٩٩٨، بسبب سياسة متعمدة تنتهجها إدارة المكتب رغم الطلبات وعروض التعاون المتكررة المقدمة من الرابطة.

إن هذه الحالة، المعروف أمرها لدى الأمين العام وغيره من الهيئات والأجهزة المختصة، لا يقتصر ضررها على الأمم المتحدة باعتبارها مؤسسة، إنما يصيب أيضا، فوق كل شيء، الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وبخاصة البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية، لأنه يحرمها من الآثار المفيدة للبرامج التي تنظمها الرابطة بالتعاون مع شتى مكاتب الأمم المتحدة التي يقع مقرها في فيينا، وبخاصة مركز منع الجريمة الدولية وبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات. وقد أعربت عدة مؤسسات أخرى، فضلا عن أعضاء تحالف المنظمات غير الحكومية المعنية بمنع الجريمة والعدالة الجنائية، عن قلقها إزاء قرار مكتب الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات ومنع الجريمة تخفيض تعاونه – أو جعله انتقائيا جدا – مع شركاء عريقين، رغم التكليفات والتوصيات الصادرة عن الهيئات المختصة بتقرير السياسة في الأمم المتحدة.

٥ - ماهيلا داكشتا ساميتي (منظمة نهضة المرأة)
(مُنحت المركز الاستشاري الخاص في عام ١٩٩٦)

المنظمة

نمت منظمة ماهيلا داكشتا ساميتي (منظمة نهضة المرأة) لتصبح واحدة من أهم المنظمات الوطنية والدولية منذ إنشائها في عام ١٩٧٧. وهي هيئة علمانية غير طائفية لا تستهدف الربح، تضم نساء واعيات وملتزمات بالعمل على إنشاء نظام اجتماعي عادل ومنصف وإنساني يشارك فيه الرجال والنساء على أساس متساو في علاقة تتسم بالانسجام. ولهذه الغاية تسعى المنظمة إلى مكافحة الشرور الاجتماعية التي تضر بالنساء والأطفال خاصة والمجتمع عامة، وكذلك إلى تعزيز مركز المرأة وتمكينها والكفاح ضد السوق السوداء والفساد. وبالتالي تسعى المنظمة من أجل إعمال الحق في المساواة الذي يمنحه دستور الهند للمرأة. وللمنظمة ٢١ فرعا تنتشر في جميع أرجاء البلد.

المقاصد والأهداف

تتمثل الأهداف التي أنشئت من أجلها المنظمة فيما يلي:

(أ) غرس قيم حقوق الإنسان والعدالة والديمقراطية والاشتراكية والعلمانية وسط النساء وتوعية النساء بحقوقهن ومسؤولياتهن؛

(ب) تنمية الوعي لدى النساء، لا سيما نساء الطبقات الأشد فقرا، بحقوقهن، وغرس روح الاعتماد على النفس والاستقلالية فيهن؛

(ج) النهوض بحقوق المرأة التي يضمنها الدستور وصونها؛

(د) دعم وصون وإعلاء مركز المرأة ومصالحها ومكانتها وكرامتها؛

(هـ) العمل من أجل:

'١' إعمال الحق في المساواة الممنوح للمرأة لتمكينها من المشاركة الكاملة والمتساوية مع الرجل في كل ميادين الحياة؛

'٢' التطبيق الفعلي للتشريعات الاجتماعية التقدمية واستحداث تلك التشريعات حيثما كان ذلك ضروريا؛

'٣' تثقيف المستهلكين وحمايتهم؛

(و) نشر المعرفة التي تكتسبها المنظمة من تجربتها والنتائج التي تتوصل إليها من أجل منفعة جميع قطاعات المجتمع؛

(ز) إجراء البحوث في المشاكل التي تمس مختلف جوانب الحياة، لا سيما مشاكل المرأة والطفل؛

(ح) التشجيع على إنشاء فروع للمنظمة في جميع أرجاء الهند؛

(ط) الدعوة وبذل الجهد من أجل تحقيق المساواة والوحدة والتعاون بين النساء من مختلف طبقات وقطاعات المجتمع؛

(ي) التعاون مع الاتحادات الأخرى التي تقوم بأعمال مماثلة في الهند أو في بلدان أخرى و/أو الانتساب إليها و/أو قبول انتسابها.

وسوف تسعى المنظمة إلى تحقيق هذه الأهداف عن طريق الأنشطة البناءة، بيد أنها لن تتردد، عند الضرورة، في العمل من أجل تحقيقها عن طريق الكفاح السلمي الذي ينبذ العنف.

ومنذ التقرير الماضي أنشأنا تسعة فروع في ولايات ماديا براديش، وجامو وكشمير، وبهار، وغوجارات، وهريانا، وغرب البنغال، وأسام، وتريبورا وراجاستان. ولدينا أيضا فروع دولية في الولايات المتحدة، وكندا، ونيوزيلندا، وجنوب أفريقيا، وماليزيا، وموريشيوس، ومصر، وتركيا، والبحرين، ونيبال. ويتراوح عدد الأعضاء في كل من هذه البلدان بين ٣٠ عضوا و ٣٠٠ عضو.

والأموال التي ترد إلى المنظمة تأتي غالبيتها من حكومة الهند ووكالات الأمم المتحدة. أما الفروع الدولية فتتلقى تمويلها من مساهمات الأعضاء وتبرعاتهم.

٦ - زمالة كلمة الحياة المسيحية

(مُنحت المركز الاستشاري الخاص في عام ١٩٩٦)

بيان استهلالي

إن زمالة كلمة الحياة المسيحية، التي تعرف أيضا باسم المنظمة الدولية لكنائس كلمة الحياة، منظمة غير حكومية لا تستهدف الربح أنشئت في عام ١٩٨٥. ويوجد مقر المنظمة وأمانتها في كينغستون، جامايكا. وتجد المنظمة عونا كبيرا من أعضائها المنتسبين في جميع أرجاء منطقة البحر الكاريبي الكبرى، وأمريكا اللاتينية، والولايات المتحدة، والمملكة المتحدة، وقد حصلت على المركز الاستشاري الخاص لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في عام ١٩٩٦.

أهداف ومقاصد المنظمة

وُضع هيكل منظمة زمالة كلمة الحياة المسيحية بطريقة تيسر التدفق الدينامي للمعلومات عن طريق الربط الشبكي مع الحكومات والجماعات الأخرى، في جهد يرمي إلى تيسير إنشاء الشراكات من أجل تبادل المهارات والتكنولوجيا والمساعدة المالية. وهدف المنظمة هو تشجيع التنمية والنمو؛ والعمل في المجتمع العالمي كصوت يعبر عن الناس فيما يتعلق بالمسائل التي تمس نوعية حياتهم وظروفهم المعيشية. وتسعى المنظمة، في جملة أمور، إلى تشجيع المشاريع التي تمد يد العون إلى الأحياء الداخلية من المدن، وإلى بدء مشاريع تتصل بالتدريب على المهارات، والتدريب الأكاديمي، وتنمية مدارس الحضانة، والرياضة، وحماية البيئة، وعقد حلقات العمل لمنظمي المشاريع الحرة الذين يستخدمون ''مبدأ حبة الخردل''.

وبرنامج المنظمة يرتكز بصفة رئيسية حتى الآن على مبدأ حبة الخردل، وهو مبدأ من الكتاب المقدس يشجع الناس على البدء بالموارد القليلة المتوافرة لديهم بغية تحقيق رؤاهم. وقد عدلت المنظمة هذا المبدأ وطورته بحيث يمكن تطبيقه على مشاريع تجارية معينة. ومبدأ حبة الخردل مبدأ مشترك في منطقة البحر الكاريبي في بلدان مثل جامايكا وبربادوس. وفي عام ١٩٩٩، عرض الرئيس العام لمنظمة زمالة كلمة الحياة المسيحية هذا المبدأ على ما يربو على ٥٠٠٠ من الزعماء الدينيين في زمبابوي وعلى زمالة الأعمال التجارية الأفريقية، وهي شبكة مسيحية ضخمة. وخلال السنتين الأخيرتين من فترة الأربع سنوات، روجت المنظمة لمبدأ حبة الخردل في حلقات دراسية واجتماعات لدوائر الأعمال عقدت في نيويورك وفلوريدا وأطلانطا وكونيتيكات وتكساس في الولايات المتحدة.

المبادرات والأنشطة المحلية والإقليمية

خلال السنوات الأولى من فترة الأربع سنوات، ركزت المنظمة على بذل الجهود التعاونية على كل من المستويين المحلي والإقليمي، حيث أنشأت بالدرجة الأولى شبكات ومناطق تعاون عن طريق الربط مع حكومة جامايكا، ومع حكومات دول أخرى في داخل المنطقة، هي ترينيداد وتوباغو، وبربادوس، وغيانا، وسانت لوسيا. وأسفرت تلك الجهود عن إنشاء المنظمة تحالفات إيجابية على الصعيدين المحلي والإقليمي. وفي إطار هذه التحالفات، عُين أحد أعضاء المنظمة عضوا في مجلس إدارة شركة خدمات السجون للإنتاج، التابعة لوزارة الأمن الوطني والعدل في جامايكا. وتوفر تلك الشركة فرص عمل مدرة للدخل لنزلاء السجون، مما يساعد في إعادة تأهيلهم.

وعلى المستوى الإقليمي، نظمت مناقشات بين مديرَين من منظمة زمالة كلمة الحياة المسيحية ومبعوثنا الخاص إلى منطقة شرق الكاريبي في آذار/مارس ١٩٩٨، بهدف مساعدة أعضاء دوائر الأعمال المسيحية. وأفضى ذلك إلى اتفاق على أن تقوم مجموعة من أصحاب الأعمال بزيارة جامايكا لعقد المزيد من المحادثات مع الحكومة بشأن إمكانية إيجاد فرص للمشاريع/الأعمال في جامايكا.

الأنشطة الإقليمية الأخرى في المنطقة:

(أ) شارك ممثل عن المنظمة بصفة مراقب في الدورة السابعة والعشرين للجنة الأمم المتحدة الإقليمية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (أروبا، أيار/مايو ١٩٩٨)؛

(ب) في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨، حضر المدير العام للمنظمة (المعني بشؤون العدالة) والمبعوث الخاص إلى ترينيداد وتوباغو مؤتمرا معنيا بعلم الإجرام والعدالة الجنائية عقد في بربادوس؛

(ج) قام الأمين العام للمنظمة بإلقاء خطاب الافتتاح لحزب أوردو، الحزب السياسي الجديد في كوراكاو، وساعد في صياغة البيان الأساسي له في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨؛

(د) شارك الرئيس العام أيضا في حلقة دراسية مع ١٠٠٠ من القادة والعاملين المجتمعيين تتعلق بالقضاء على الفقر وفي اجتماعات لوكالة التعاون الوطنية في وزارة الخارجية في البرازيل في حزيران/يونيه - تموز/يوليه ١٩٩٩.

الأنشطة الدولية والأنشطة ذات الصلة بالأمم المتحدة

على الصعيد الدولي، شاركت زمالة كلمة الحياة المسيحية على نحو نشط في إطار السياسات العامة الدولي الذي توفره الأمم المتحدة على النحو التالي:

(أ) تحت رعاية الأمم المتحدة، مُثلت المنظمة في مؤتمر متعلق بشواغل الشباب والآباء عقد في بربادوس في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨؛ وتعلقت المناقشات بحقوق الصحة الإنجابية للمراهقين؛

(ب) في عام ١٩٩٨، مُثلت المنظمة في الدورة الاستثنائية للجمعية العامة بشأن تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية (القاهرة + ٥)؛

(ج) تمشيا مع الاهتمام بإمكان تطبيق مبدأ حبة الخردل على نظرية التنمية المستدامة وتطبيقاتها؛ شارك الرئيس العام للمنظمة أيضا في اجتماعات لجنة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في نيويورك في عام ١٩٩٨؛

(د) كذلك قام الرئيس العام بالترويج ليوم الأمم المتحدة في عام ١٩٩٩ في ساوثفيلد، ولاية ميتشيغان، بالولايات المتحدة وتلقى الرئيس أيضا، باسم المنظمة والأمم المتحدة، إعلانا من السيد دونالد ف. فراكاسي، عمدة ساوثفيلد، يعلن يوم ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر يوما للأمم المتحدة في ساوثفيلد؛

(هـ) حضرت المنظمة أيضا الدورة الأولى للجنة التحضيرية للدورة الاستثنائية للجمعية العامة في عام ٢٠٠١ لمتابعة مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل، المعقودة في مقر الأمم المتحدة في أيار/مايو - حزيران/يونيه ٢٠٠٠؛

(و) كذلك مُثلت المنظمة في الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة المعنونة ''المرأة في عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين'' في مقر الأمم المتحدة في الفترة من ٥ إلى ٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٠.

٧ - منظمة الشباب المناصر للوحدة والعمل التطوّعي (مُنحت المركز الاستشاري في عام ١٩٩٦)

بيان المهمة

إن مهمة منظمة الشباب المناصر للوحدة والعمل التطوّعي هي تمكين المقهورين والمهمّشين بتسهيل تنظيمهم وإقامة مؤسسات خاصة بهم لبناء شراكات تساهم على قدم المساواة في عملية التنمية، مما يكفل إعمال حقوقهم الإنسانية في العيش بأمان وكرامة وسلام؛ والدخول في شراكات حيوية مع الحكومة وإنشاء تحالفات مع أطراف المجتمع المدني الفاعلة الأخرى، كالحركات الشعبية ونقابات العمال والمجموعات النسائية والمؤسسات الجامعية والقطاع الخاص، لتعزيز عمليات تمكين الشعوب وتدعيمها.

الأنشطة الرئيسية

تقدّم منظمة الشباب المناصر للوحدة والعمل التطوّعي خدماتها إلى الذين اتخذوا من الأحياء الفقيرة والأرصفة مسكنا لهم، وإلى أطفال الشوارع، والأطفال العاملين، وذلك عن طريق العمل في برامج للإسكان وتطوير البنية الأساسية، وتنفيذ البرامج التعليمية، وإدارة المآوي الليلية، وتوفير المساعدة القضائية، والقيام بأعمال أخرى في ميدان التنمية البشرية. وتشمل أولوياتنا، علاوة على السياسات العامة والتعليم، التأثير على السياسات وإنشاء الشبكات وإعمال تقديم الدعم والخبرة الاستشارية والعمل التضامني وبناء قدرات المنظمات والمجموعات الشعبية.

الانتساب إلى المنظمات غير الحكومية الدولية

منظمة الشباب المناصر للوحدة والعمل التطوّعي عضو في مجلس لجنة الإسكان وحقوق ملكية الأراضي التابعة للائتلاف الدولي للموئل، وهي منظمة عالمية تدعو إلى إعمال حقوق السكن.

ومنظمة الشباب المناصر للوحدة والعمل التطوّعي عضو مؤسس للتحالف الآسيوي لحقوق السكن، ومقره بانكوك.

والمنظمة تستضيف البرنامج الهندي للتركيز على الجنوب العالمي.

ومنظمة الشباب المناصر للوحدة والعمل التطوّعي جزء من شبكة المدن لحقوق الإنسان التي يدعو إليها عقد الشعوب للتثقيف في مجال حقوق الإنسان.

المشاركة في أعمال المجلس الاقتصادي والاجتماعي وهيئاته الفرعية و/أو مؤتمراته واجتماعات الأمم المتحدة الأخرى

ترأست منظمة الشباب المناصر للوحدة والعمل التطوّعي مجموعة المنظمات غير الحكومية لمؤتمر الأمم المتحدة الثاني للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني)، الذي عُقد في اسطنبول عام ١٩٩٥.

وشاركت منظمة الشباب المناصر للوحدة والعمل التطوّعي في الدورة الأولى للجنة التحضيرية للدورة الاستثنائية للجمعية العامة بشأن تنفيذ جدول أعمال الموئل عام ٢٠٠١، التي عُقدت في نيروبي في شهر أيار/مايو ٢٠٠٠.

وقدّمت المنظمة تقريرا قطريا بديلا بشأن حقوق الطفل في الهند إلى لجنة حقوق الطفل في جنيف عام ٢٠٠٠.

وشاركت منظمة الشباب المناصر للوحدة والعمل التطوّعي في الدورة الاستثنائية للجمعية العامة من أجل تقييم إنجازات مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، التي عُقدت في جنيف عام ٢٠٠٠.

التعاون مع هيئات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة

لم يحدث أي تعاون بين منظمة الشباب المناصر للوحدة والعمل التطوّعي وهيئات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة.

أنشطة أخرى ذات صلة

العمل على تنفيذ قرارات الأمم المتحدة والتشاور والتعاون مع المسؤولين في الأمانة العامة للأمم المتحدة

تتعاون منظمة الشباب المناصر للوحدة والعمل التطوّعي مع مكتب اليونيسيف في مومباي، بالهند، بشأن المسائل المتعلقة بحقوق الطفل.

إعداد ورقات و/أو مواد أخرى بناء على طلب المجلس الاقتصادي والاجتماعي وهيئاته الفرعية، والهيئات التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة

تعمل منظمة الشباب المناصر للوحدة والعمل التطوّعي على إعداد ورقة معنونة ''العولمة والتشرّد والفقراء'' لتقديمها لمركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل).

أمثلة أخرى عن الأنشطة التشاورية والفنية، بما في ذلك المساعدة المالية المتلقاة من الأمم المتحدة أو الممنوحة لها، والتعاون على الصعيد الميداني، والرعاية المشتركة للاجتماعات والحلقات الدراسية والدراسات وما شابه ذلك.

تعاونت منظمة الشباب المناصر للوحدة والعمل التطوّعي على الصعيد الميداني مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن طريق وزارة العلوم والتكنولوجيا في حكومة الهند من أجل تشجيع إعادة التوطين القائمة على المشاركة لـ ٢٥٠ ١ أسرة في مدينة مومباي بعد هدم الحي الذي كانت تقطنه.